



How Apostasy
& Blasphemy
Codes are

silenced

Choking
Freedom
Worldwide

Paul Marshall & Nina Shea

Copyrighted Material

مُجْبَرُونَ عَلَى الصَّمْتِ

كيف تخنق قوانين الرِّدَّة والتجديف
الحرية عبر العالم

بول مارشال ونينا شيا

مقدمة بقلم

كياي حاج عبد الرحمن وحيد

مقدمة

الله ليس في حاجة إلى دفاع من أحد

الحاج عبد الرحمن وحيد، رئيس إندونيسيا الأسبق

كان الحاج عبد الرحمن وحيد (Abdurrahman Wahid) (1940 - 2009) أول رئيس ديمقراطي مُنتخَب في إندونيسيا، وشغل منصب رئيس أكبر منظمة إسلامية، وهي منظمة "نهضة العلماء"، في الفترة من 1984 حتى 1999. ويُنظر إليه باعتباره واحداً من المفكرين المسلمين الرواد في القرن العشرين، ويذيع صيته بسبب دفاعه عن الأقليات الدينية والعرقية، وحرية الفكر والتعبير والضمير. تسلّم الرئيس وحيد جائزة أصدقاء الأمم المتحدة للتسامح العالمي في عام 2003 وميدالية مركز سايمون ويزنتال Simon Wiesenthal للشجاعة في 2008. بجانب عديد انتساباته، كان عبد الرحمن وحيد مؤسساً مشتركاً، ونصيراً، ومن كبار مستشاري مؤسسة LibForAll والمعهد الدولي للدراسات القرآنية IIQS التابع للمؤسسة ذاتها. كتب مصطفى بصري⁽¹⁾ في قصيدته الله أكبر "لو كفر سكان الأرض قاطبةً (6 بليون إنسان)؛ وهم الذين لا يزنون مقدار ذرة من الغبار، بالله أو آمنوا به، فإن ذلك لا ينتقص شيئاً من عظمته".

(1) ينحدر من سلالة ممتدة من القادة الدينيين من ذوي النفوذ والتأثير، ويرأس الشيخ الحاج مصطفى بصري Kyai Haji Mustofa Bisri مدرسة روضلاتوث ثوليبان Raudlatuth Tholibin الداخلية الإسلامية في ريمبانج بجاوة الوسطى. ويوقره الجميع كعالم دين وشاعر وروائي ورسام ومثقف مسلم. وقد ترك تأثيراً قوياً على التطور الاجتماعي والتعليمي والديني لجماعة نهضة العلماء على مدى الثلاثين عامًا الماضية.

فإن أحدًا (أو شيئًا) لا يمكنه أبدًا أن يضر الله ذا القدرة الكلية والوجود المطلق والحقيقة الأزلية. وانطلاقًا من أن الله هو الرحمن الرحيم، فإنه لا يعادي أحدًا. وهكذا فإن من يزعمون أنهم يدافعون عن الله أو النبي أو الإسلام؛ إما أنهم يخدعون أنفسهم، أو أنهم يتلاعبون بالدين لخدمة أغراضهم الدنيوية السياسية الخاصة، وهو ما ظهر جليًا في موجة الغضب المُفْتَعَل التي اجتاحت العالم الإسلامي منذ عدة سنوات، كرد فعل على الصور الكاريكاتورية المسيئة للنبي التي نشرتها إحدى الصحف الدنماركية. والحق أن هؤلاء الذين يزعمون أنهم الأكثر فهمًا وإحاطة بمشيئة الله وإرادته، ويسعون بجرأة إلى فرض فهمهم المحدود لتلك المشيئة على الآخرين، إنما يقعون في الشرك- ولو دون دراية- لأنهم يضعون أنفسهم في موضع اللد المساوي لله.

إن واجبنا كمسلمين أن نسأل أنفسنا: لماذا تنعدم حريات التعبير والاعتقاد في كل ما يُسمى بالعالم الإسلامي؟ وذلك بدلاً عن أن ندين بخشونة معتقدات الآخرين وأقوالهم، أو نروّعهم بالتهديد والعنف لإكراههم وتقييد حريتهم؛ على نحو ما يفعل من يسنون القوانين لخدمة مصالحهم الخاصة، مثل المادة 295 من القانون الجنائي الباكستاني الخاصة بتجريم "تدنيس اسم النبي محمد"، والتي تحكم بالموت على من يقترف تلك الجريمة بوصفه مشرّكًا. وبحسب تعريف محكمة الشريعة الفيدرالية الباكستانية لهذه المادة، فإنها تتضمن ما يلي:

"سب النبي أو إهانته شفويًا أو كتابة، أو التحدّث عنه وعن آله على نحو ينطوي على المهانة والازدراء، والتهجّم على شرفه وكرامته على نحو مُسيء، والخطّ من قدره وإظهار عدم التأدّب عند ذكر اسمه، وإظهار العداوة والكراهية له أو لأهله وصحابته والمسلمين، أو الافتراء عليه وعلى آله؛ وبما يتضمنه ذلك من نشر ما يسيء إليه وإلى أهله، والاعتراض على ما قرره وحكم به بأى طريقة، وإنكار السنة أو ازدرائها وعدم احترامها، وإنكار حقوق الله ورسوله، والتمرد عليهما"⁽²⁾.

(2) Mohammad Asrar Madani, Verdict of Islamic Law on Blasphemy and Apostasy. Lahore, Pakistan: Idara-e-Islamiat, 1994.

والحق أن مثل تلك القوانين القمعية ذات الصياغة المبهمة عن عمد تؤدي- بدلاً عن صون الله أو الإسلام أو النبي- إلى تقوية شوكة أصحاب الأجنداث السياسية؛ وبحيث تعمل "كسيف ديموقليس Damocles" لا على مجرد تهديد الأقليات الدينية فحسب، بل وحق غالبية المسلمين أنفسهم في الحديث عن دينهم بحرية، دون أن تهددهم ثورات غضب الأصوليين الذين لا يجاوز ما يدعونه من "الدفاع عن الله" حدود أنه مجرد ذريعة لمبالغتهم في تقدير قيمة أنفسهم، وذلك مع ملاحظة أن قوتهم تظهر من خلال الحكومات وسواد الناس. وليس بمقدور أي مُلاحظ موضوعي إنكار أن المجتمع الباكستاني - مثل الكثير من المجتمعات الإسلامية- قد غرق في موجة من العنف نتيجة لتلك القوانين التي يُوْشر وجودها على حضور التَّطْرُف الديني وافتقاد الروحانية الحقَّة التي يؤدي غيابها إلى أن يظل المعنى العميق للإسلام وغايته النبيلة محجوبين عن الفهم الإنساني.

فالحق أن ما يقرره الأمر القرآني في الآية الذائعة "لا إكراه في الدين"- والذي سبق المادة 18 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان بأكثر من ثلاثة عشر قرناً³- ينبغي أن يكون مصدر إلهام وهداية للمجتمعات الإسلامية إلى طريق الحرية والتسامح الديني.

ويُشار هنا إلى أن كلمة "الشريعة" تشير في معناها القرآني الأصلي إلى "الطريق إلى الله"، وليس إلى جملة ما تمَّ سنُّه من قوانين على مدى القرون اللاحقة لوفاة النبي. ومن هنا أنه من الضروري، عند النظر في الأحكام المتعلقة بالرَّدة والزندقة، أن نمايز بين القرآن- الذي يمثل المادة الأولية للكثير من القوانين والأحكام الإسلامية- وبين تلك القوانين والأحكام نفسها. لأنه وبالرغم من إلهية مصدرها وهو القرآن، فإنها تبقى من صنع الإنسان؛ وبما يجعلها موضوعاً للتأويل والمراجعة بالتالي.

وعلى سبيل المثال، فإن عقوبة الردة هي جزءٌ من تراث فرضته الظروف التاريخية والحسابات السياسية التي تعود إلى الحقبة المبكرة لتاريخ الإسلام؛ حينما جرت مطابقة الرِّدة مع الفرار من جيش الخليفة وعدم الانصياع

(3) لكل إنسان الحق في حرية التفكير والضمير والدين، ويتضمن هذا الحق حرية المرء في تغيير دينه ومعتقدده، وحرية سواء كفر أو مجتمع مع غيره في الإعراب عنهما بالتعليم والممارسة وإقامة الشعائر ومراعاتها.

لسلطته؛ وبما ينطوي عليه ذلك من دلالة الخيانة العظمى والتمرد. ومن هنا ينبغي النظر إلى فرض هذه العقوبة القاسية للردة على أنه نتاج تاريخي وسياسي لتلك الظروف التي تحددها حسابات وملاءمات إنسانية؛ وذلك بدلاً عن افتراض أن الإسلام والشريعة يفرضان للأبد هذه العقوبة على مَنْ يُبَدِّل دينه.

وقد أدى التطور التاريخي واستخدام لفظ "الشريعة" للإشارة إلى جملة ما جرى سنّه وفرضه من قوانين وأحكام، بغير العارفين لهذا التاريخ إلى الخلط بين تلك القوانين والأحكام التي صاغها الإنسان، وبين الوحي؛ وبما يعنيه ذلك من التعالي بما هو محض نتاج للفهم الإنساني- الذي هو مشروطٌ دومًا بتحديدات الزمان والمكان- إلى مقام الإلهي.

والحق أن الفهم الصحيح للشريعة يكشف عن أنها تتضمن وتُعبر عن منظومة القيم الإنسانية الخالدة؛ وأما ما يُسمى بالقانون الإسلامي فإنه نتاج الاجتهاد الذي يعتمد على الظروف (حيث الحكم يدور مع العلة وجودًا وعدمًا)، وهو ما يجعله في حاجة إلى مراجعة دائمة طبقًا للتغيّر الدائم في الظروف والأحوال؛ وذلك لكيلا يصبح هذا القانون جامدًا مصمّمًا، وغير مناسب للزمان وللظروف التي يعيشها المسلمون الآن، بل وغير متناسب مع القيم الخالدة للشريعة.

وعلى مدى التاريخ الإسلامي، فإن العديد من الفقهاء المسلمين الكبار قد كانوا على دراية عميقة بتراث التصوف، كما أقرّوا بالحاجة إلى إيجاد نوع من التوازن بين حرفة القانون من جهة، وبين روحه من جهة أخرى. والحق أن الحسّ الإنساني العميق والطبيعة الروحية للتصوّف الإسلامي قد أتاحت للإسلام التكيف بيسر مع الممارسات الاجتماعية والثقافية المختلفة؛ حيث انتشر الإسلام على رقعة واسعة تمتد من الجزيرة العربية التي شهدت مولده إلى المشرق وشمال أفريقيا والساحل والصحراء الإفريقية وفارس وأسيا الوسطى وجنوبها وأرخبييل الهند الشرقية. وفي تقدير الكثيرين أن غالبية المسلمين في معظم تلك الأقاليم قد اختطوا لأنفسهم شكلاً في ممارسة التقوى الدينية يرجع أصله للتصوّف سواء على نحو مباشر أو غير مباشر. ولعل عظمة تراث الفن والعمارة الإسلاميين- من عجائب فاس وغرناطة إلى إسطنبول وأصفهان وسمرقند وأجرا- لتشهد طابورًا طويلاً من أقطاب

التصوف والطوائف [أو النقابات الجرفيّة في العصور الوسطى، والتي كانت تتشكل من اتحاد لرجال يشتغلون في تجارة محددة للحفاظ على علو قيمة منتجاتهم ليجنوا أكبر قدر ممكن من الفائدة] والفنانين الذين يعملون منفردين، والذين جاهدوا كأفراد وطوائف "لإضفاء العظمة والجلال على المادة، ليتسنى لهم تحويل البيئة التي صنعها الإنسان بيده إلى مُناظر حقيقي للطبيعة، وفسيفساء من أعاجيب إلهية تكشف في كل مكان عن عمل الإنسان باعتباره خليفة لله على الأرض"⁽⁴⁾.

والحق أن عظمة الحضارة الإسلامية الكلاسيكية- التي تجسّد قيم الشمولية الإنسانية والكونية- إنما تنبع من النضج العقلي والروحي الذي نشأ عن صهر المؤثرات العربية والإغريقية واليهودية والمسيحية والفارسية. ولقد كان مما أبكاني في أثناء زيارتي لفاس بالمغرب قبل عدة سنوات هو رؤيتي لشرح ابن رشد للأخلاق النيقوماخية⁽⁵⁾؛ فلم يَزَلْ باقياً ومحفوظاً. وإذا لم يكن ذلك من أجل أرسطو ونصّه الكبير، فلأنه كان يمكن أن يكون أنا نفسي (دون هذا التراث الغني) مسلماً أصولياً منطوقاً.

ويُشار هنا إلى أنه من العوامل العديدة التي ساهمت في الانحطاط التاريخي المديد لحضارة العرب والمسلمين على العموم ووقف حائلاً دون إسهامهم في تطور العالم الحديث، هو ما تحقق من انتصار الإكراهات الدينية المعيارية (الصورية) على التراث الكلاسيكي للزرعة الإنسانية الإسلامية. فإن امتصاص المؤثرات الأجنبية، وخصوصاً في حقل التفكير التأملي وبناء الفرد والعلوم العقلية المستقلة التي لا تخضع لإكراهات الزرعة المدرسية الدينية، قد تعرّضَ للانسحاق أمام آليات السيطرة الذاتية التي مارستها السلطات الدينية والحكومية؛ على نحو أصاب المجتمعات الإسلامية بالشلل.

(4) Seyyed Hossein Nasr نصر سيد حسين in Persia, Bridge of Turquoise, 1975, New York Graphic Society.

(5) يعتبر Nicomachian Ethics أو Nicomachean Ethics من أهم أعمال أرسطو في الأخلاق، وفيه ينظم القيم كما فهمت بشكل لائق في عصره من خلال تحديد كل ما يستقيم أخلاقياً في كل موقف وما يتم اعتباره كذلك على سبيل الخطأ، وقد كتبه أرسطو في 10 كُتب عام 350 ق.م.

ولا تزال تلك الآليات نفسها تعمل في عالمنا المعاصر، ليس فقط في شكل قوانين الردة والزندقة التي تضيق معها حدود الخطاب المقبول في العالم الإسلامي، والتي تمنع المسلمين من التفكير بحرية "خارج الصندوق"، ليس في الدين فقط، بل وفي غيره من مجالات الحياة والأدب والعلم والثقافة على العموم.

فهم الدين هو عملية مفتوحة

يعيش كل من يسعى مخلصاً إلى فهم دينه في عملية تطوير دائمة ومفتوحة لهذا الفهم، لأن خبرته واستبصاراته تؤدي به إلى نوع من الإدراك المتجدد للحقيقة. ومن هنا ما يقوله الله في كتابه العزيز: "سُنُرِيهِمْ آيَاتِنَا فِي الْأَفَاقِ وَفِي أَنْفُسِهِمْ حَتَّىٰ يَبَيِّنَ لَهُمْ أَنَّهُ الْحَقُّ" (41 : 53).

فإنه لا شيء في الوجود مُكْتَفٍ بذاته إلا الله. فكل واحدٍ من الكائنات الحية يعتمد في وجوده على الآخر، وكلها تدين بوجودها لله. ولأنها توجد في الزمان والمكان، فإن إدراك الواحد من مخلوقات الله للحقيقة يختلف عن إدراك الآخر، لأنه يكون مشروطاً بالمعرفة والخبرات الشخصية لكل واحدٍ منهم.

وكما سبقت الإشارة، فإن القرآن يرى أن العالم، وأن كل معرفة يمكن أن نتحصّل عليها منه، هي مجرد آيات ترشدنا إلى معرفة الله. وقد مايز العلماء المسلمون تقليدياً بين ثلاثة أصناف من المعرفة: الأول منها هو "علم اليقين" الذي هو علم استدلالى، وموضوعه المعرفة التي يشيع النظر إليها من العلماء والمتفقين ورجال الدين على أنها معرفة صادقة. وثانيها هو "عين اليقين" الذي ينطوي على مستوى أعلى من الصدق مقارنة بالنوع الأول؛ حيث يشهد المرء فيه، على نحو مباشر، أن معارفه حول ظاهرة موضوعية ما هي معارف صادقة ودقيقة. وأما النوع الثالث فهو "حق اليقين" التي هي المعرفة الكاملة التي تتحقق بالخبرة الشخصية المباشرة؛ وتتمثل في اتصال أولياء الصوفية بالله.

إن الحقيقة المتعلقة بإشارة القرآن إلى الله على أنه "الحق" في غاية الدلالة. وإذا كان على المعرفة الإنسانية- والحال كذلك- أن تبلغ "الحق"، فإن الحرية الدينية تكون أمراً في غاية الضرورة والحيوية. وهكذا فإن البحث عن "الحق" سواء من خلال العقل أو الذوق أو أي أشكال متنوعة من الممارسة الروحية،

لا بد أن يكون مسموحًا به بحرية ودون أي تضيق. وبدون الحرية لن تقدر الروح الإنسانية أن تبلغ الحق المطلق الذي هو بطبيعته حرية غير مشروطة. إن الجهود العقلية والذوقية هي مجرد مقدمات في طريق البحث عن "الحق". وإن هدف المرء بوصفه مسلمًا أن يسلم أمره لله أو الحق المطلق؛ وليس للمفاهيم العقلية والذوقية الموصلة للحقيقة القصوى. وبدون الحرية فإن الإنسان يمكنه فقط تحقيق إشباعه الذاتي من خلال نوع من المعرفة الظنية بالحق؛ وذلك بدلاً عن معرفة الحق الخالص نفسه.

يقوم الاستعداد الروحي لكل فرد بدور حاسم بالضرورة في إمكان بلوغه "الحق"؛ حتى أن التعبير الخاص عن الحق كما يفهمه شخصٌ ما يمكن أن يختلف عن التعبير الذي يخص شخصًا آخر. ويُقدّر الإسلام تلك الاختلافات، كما يُقدّر الحرية الدينية نفسها؛ حيث يعترف لكل إنسان بالحق في أن يعرف الله بحسب ما تقرضه إمكاناته وميوله الخاصة؛ وهو ما يعبر عنه الحديث القدسي⁽⁶⁾ القائل: "أنا عند ظن عبدي بي". وبالطبع فإن مجاهدة المرء (من جذر كلمة جهاد نفسها) لكي يعرف الله لا بد أن تكون أصيلة ومخلصة لكي تقوده إلى حالٍ من السمو الذاتي؛ وهي الحال التي يعاين فيها البشر حضور الله الذي لا يقبل الوصف، كما يعاينون فنائهم في حضرته. وغالبًا ما يرفض الأصوليون تلك الأفكار، بسبب معارفهم الضحلة بالدين، وبسبب فقرهم الروحي. فإنه يجب، بالنسبة لهم، معرفة الله على نحو من التنزيه الكامل، وعلى أنه أبعد من أن يبلغه أحدٌ من البشر؛ وبكيفية لا يمكن معها لأي إنسان أن يأمل في معاينة الحضرة الإلهية. وتلك الرؤى مغلوبة تمامًا؛ لأن القرآن نفسه يذكر: " فَأَيْنَمَا تُوَلُّوا فَتَمَّ وَجْهَ اللَّهِ " (2 : 115).

لا يمكن لشيء ما أن يمثل قيدًا على الحق المطلق. ويؤكد الصوفية- الذين يسعون إلى أن يبلغوا بالمسلمين النوع الثالث من المعرفة "حق اليقين"- على قيمتي الحرية والتنوع؛ لكونهما انعكاسًا لإرادة الله ومشيتته، ولأنهما يحولان دون الخلط المتعمد بين الفهم الإنساني (الذي هو محدود ويقبل الخطأ) وبين العلم الإلهي. ومن جهة أخرى، فإن الإيمان والإسلام لا يكفيان في مستواهما

(6) ينظر المسلمون إلى الحديث القدسي على أنه كلمات الله التي أعاد النبي ترديدها، وتم تسجيلها بحسب شروط الإسناد (سلسلة الشهود الذين سمعوا النبي يقول الحديث).

العقلي فقط، بل لا بد أن يجاهد المسلم على نحو دائم لكي يعاين الحضور الإلهي (الذي هو الإحسان). فإنه دون هذه المعاينة للحضور الإلهي، ستظل الممارسة الدينية للمسلم ذات طابع نظري فقط؛ وبما يعنيه ذلك من أن الإسلام لم يصبح حقيقة مُعاشة ومُختبرة بعد.

والمُلاحظ أن الإكراهات والعقوبات المفروضة على حرية البحث والتعبير الدينيين، تعيق الفاعلية التطورية المتنامية لعملية الفهم الديني وتحكم عليها بالاضمحلال والجمود؛ وذلك عبر الخلط بين ما تقدمه السلطة التي تمارس الإكراه من فهمٍ أن ومحدود للحقيقة وبين الحقيقة نفسها؛ وبحيث ينتهي الأمر بها إلى تحويل الدين من كونه طريقًا (أو وسيلة) إلى الله، إلى أن يصبح هو نفسه الغاية التي تحنل مكان الله؛ وهي غاية تفرض حدودها وتعيّن ملامحها تلك السلطة التي تستهدف تحقيق القوة الدنيوية.

وبمقدورنا رؤية تلك الإكراهات، وهي قيد العمل، في المحاولات التي تقوم بها منظمة المؤتمر الإسلامي، والجمعية العامة للأمم المتحدة، ومجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، لتقييد حرية التعبير وفرض حظر عالمي ملزم على أي نقد للإسلام، لمنع ما يُسمى بازدياء الأديان. وسواء كان الدافع لهذه الجهود الاهتمام المخلص بأمور الإنسانية، أو الحسابات السياسية، فإنها جهود بائسة مضللة؛ لأنه يتم استغلالها مباشرة من جانب الأصوليين الذين يرغبون في تفادي أي نقدٍ لمحاولتهم تضيق مجال الخطاب المتعلق بالإسلام، ولمحاولتهم إدخال مليار وثلاثمائة مليون مسلم إلى سجن الدوجماطيقية الضيق الخانق.

وإذا كان الاهتمام بالعداء الموجّه للإسلام والمسلمين أمر حيوي ومشروع، فإنه ينبغي الإقرار بأن السبب الأعظم لذلك العداء يتمثل في سلوك قطاع من المسلمين أنفسهم، وأعني بهم أولئك الذين ينشرون نوعًا من الفهم المتمتzent العنيف والرجعي والعنصري للإسلام؛ وهو الفهم الذي يثير ويثبت مخاوف غير المسلمين وأحكامهم المسيئة للإسلام والمسلمين على العموم.

إن على الحكومات الغربية - بدلاً عن الكبح القانوني لأعمال النقد والمناظرة؛ الذي يؤدي فحسب إلى تشجيع جهود الأصوليين المسلمين في فرض فهم للإسلام أحادي ومتزمت وخالٍ من الروحانية على العالم بأسره-

أن تدافع بحزم عن حرية التعبير على نطاق عالمي، وليس في الدول الغربية فقط، كما تنص على ذلك المادة 19 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان⁽⁷⁾.

إن هؤلاء الذين يجاهدون بتواضع من أجل أن يسلموا أمرهم لله حقاً، لا يزعمون أنهم يفهمون الحق أفضل من غيرهم، بل إنهم يقنعون بالعيش في سلام مع الآخرين، رغم ما قد يكون بينهم وبين هؤلاء الآخرين من اختلاف في الرؤى والسبل.

إن الدفاع عن حرية التعبير لا يعني على الإطلاق الحضّ على عدم احترام معتقدات الآخرين؛ بل إنه يضم إيماناً بحكم الله أعظم من الإيمان بحكم البشر. وبعيداً عن أخبار الاضطرابات والعنف اليومية، فإن الغالبية العظمى من مسلمي العالم يداومون على التعبير عن حبهم للنبي؛ وذلك بالسعي إلى التأسّي بما تعلموه عن حياته المسالمة المتسامحة، ودون أن يمارسوا سلوكاً عنيفاً حتى ضد هؤلاء الذين يستخفون بنبيهم، أو يزعمون امتياز وسمو فهمهم للحق. فمثل هؤلاء المسلمين يعيشون طبقاً لنص الآية القرآنية: " وَعِبَادُ الرَّحْمَنِ الَّذِينَ يَمْشُونَ عَلَى الْأَرْضِ هَوْنًا وَإِذَا خَاطَبَهُمُ الْجَاهِلُونَ قَالُوا سَلَامًا" (63: 25).

(7) "لكل إنسان الحق في حرية الرأي والتعبير، ويتضمن هذا الحق حرية اعتناق الآراء دون تدخّل، واستقاء المعلومات والأفكار وتلقيها وإذاعتها بأى وسيلة، دون التقيّد بالحدود الجغرافية".